تقرير حول ورشة العمل

قراءة في نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية

عنوان الورشة: قراءة في نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية

زمان الورشة ومكانها: 2018/05/26 – الجامعة الأميركية في بيروت

الجهة المنظمة: معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

البرنامج

10:30 – 11: 11:00: استقبال وتسجيل

11:00 – 1:00: الجلسة الأولى: قراءة في المشهد السياسي اللبناني بعد الانتخابات في ضوء قانون النسبية.

1:00-1:30: استراحة – غذاء

1:30 – 3:30: الجلسة الثانية: كيف خاضت قوى المعارضة الانتخابات؟ وما هو المستقبل المتوقع لهذه القوى بعد أيار 2018؟.

الجلسة الثالثة: قراءة في المشهد السياسي اللبناني بعد الانتخابات في ضوء قانون النسبية.

أولا: السياق العام للورشة

شكلت الانتخابات النيابية التي أجريت في تاريخ 6 أيار 2018 انعطافاً في تاريخ الانتخابات في لبنان، لكونها حدثت بعد تسع سنوات من انقطاع الانتخابات، وهي الفترة الأطول منذ الحرب الأهلية. إضافةً إلى أن الانتخابات كانت على أساس قانون انتخابي جديد أقرّ في العام 2017، وبذلك يكون لبنان، ولأول مرة في تاريخه، يجري انتخاباته معتمداً النظام النسبي بعد اعتماده لسنوات طويلة النظام الأكثري، وتعتبر "النسبية" مطلباً للعديد من الأحزاب السياسية والقوى المدنية منذ سبعينيات القرن الماضي.

وكان مجلس النواب اللبناني قد أقر في 2017/6/17 مشروع القانون النسبي المقدم من قبل الحكومة اللبنانية حيث يقسم لبنان إلى 15 دائرة انتخابية بالإضافة إلى إقرار الصوت التفضيلي داخل اللوائح الانتخابية. وقد تواصل النقاش حول وضع قانون انتخابات جديد طوال السنوات الماضية التي شهد لبنان خلالها تمديدين متتاليين للمجلس النيابي قبل نجاح التسوية الرئاسية وتأمين الأجواء الملائمة للتوافق بين القوى السياسية الحاكمة.

فإذا كانت النسبية نظاماً انتخابياً من المفترض أن يحض على السياسة، ظهر أن انتخابات 2018 كانت الأقل سياسية لجهة المضمون والشعارات والمواقف. ففي ظل انفراط عقد الثنائية الآذارية التي طبعت الحياة السياسية اللبنانية أتت التسوية الرئاسية لتعيد خلط الأوراق بحيث جرت التحالفات بناءً على المصلحة الانتخابية الحسابية ما أنتج تحالفات متناقضة ومن دون أي سياق سياسي واضح في عدد كبير من الدوائر. ومع خلو المشهد الانتخابي من أي مضمون سياسي عميق، جاءت نسب المشاركة منخفضة عما كانت عليه في الدورات السابقة كما أنها جاءت أقل من التوقعات التي كانت تعتبر أن اعتماد النظام النسبي سيزيد حتما من حماسة الناخبين وبالتالي سوف يرفع من نسبة المشاركة.

شكّل هذا القانون نقلة إيجابية في ما يتعلق بتحسين درجة دقة التمثيل في لبنان وصحّته من خلال إقرار مبدأ النسبية لجهة توزيع المقاعد على اللوائح والمرشحين بشكل لا يسمح للائحة الواحدة أن تكتسح كل المقاعد. في المقابل، أظهرت النتائج عدم فاعلية النسبية المعتمدة، حيث اقتصر توزيع المقاعد على لوائح السلطة، بالإضافة إلى اعتماد الصوت التفضيلي على مستوى الدائرة الصغرى، ممّا عزز من الاقتراع الطائفي وكأنه نظام أكثري ولكن بشكل مقنّع.

أما الحدث الأبرز فهو دخول القوى الاعتراضية الجديدة المستقلة المعترك الانتخابي. سعت هذه القوى المعروفة اصطلاحاً في وسائل الإعلام باسم "المجتمع المدني"، المنبثقة من تراكم الحراك السياسي المدني، إلى تشكيل لوائح في العدد الأكبر من الدوائر الانتخابية وإلى تقديم برامج سياسية بديلة عما كان قائماً في خطاب أحزاب السلطة أو القوى الاعتراضية التقليدية. إلا أن حالة تشرذم هذه القوى في عدد من الدوائر دفعت بعضها إلى استخدام شبكات التأييد التقليدية. وقد رأى بعض المشاركين أن توحيد اللوائح قد جاء على حساب تجانس المضمون السياسي والمواقف من القضايا الاقتصادية-الاجتماعية في حين رأى بعضهم الآخر أنه لا يمكن توفر لوائح موحدة من دون الاتفاق على مضمون سياسي يوازن بين مواقف القوى والمجموعات السياسية.

تهدف ورشة العمل هذه إلى إجراء نقاش حول الانتخابات النيابية القائمة على مبدأ النسبية وقراءة سياسية في الانتخابات اللبنانية بمراحلها المختلفة، ومعرفة حجم قوى المجتمع المدني على اختلافها وفقاً للواقع الانتخابي المرتبط بالسياق السياسي والقانوني، والبحث عن دور لهذه القوى في المرحلة المقبلة.

افتتحت الدكتورة دينا خواجا، ورشة العمل حيث بدأت الحديث عن الانتخابات اللبنانية الحالية التي جاءت بعد تسع سنوات، ولم تكن بالمستوى الجيد. وبيّنت أن مؤسسة "الأصفري" تريد من هذه الورشة توفير مساحة للحوار والتفكير حول الانتخابات اللبنانية التي حدثت وفقاً لقانون جديد لم يعتد عليه الشعب من قبل؛ وأن الدعوة لورشة العمل هذه كانت للأفراد وليس للقوى السياسية أو لممثلي الحملات الانتخابية.

الجلسة الأولى: قراءة في المشهد السياسي اللبناني بعد الانتخابات في ضوء قانون النسبية.

هدفت الجلسة الأولى إلى إجراء قراءة "للقانون الجديد" الذي كان من المفترض أن يعزز المنافسة السياسية ويساهم في دخول جماعات وتيارات جديدة، إلا أن ما حصل هو أنّه تم احتواء القانون الجديد واستخدامه من قبل القوى السياسية الطائفية.

في بداية الجلسة، تحدث عددٌ من المشاركين حول المشهد السياسي في ظل قانون اعتمد مبدأ النسبية للمرة الأولى في تاريخ لبنان، واعتبروا أن النظام الانتخابي الجديد لم يحقق التنوع داخل البرلمان كما هو متوقع، بالإضافة إلى نجاح أحزاب السلطة في جعل النظام النسبي لصالحها بشكل فاجأ القوى المدنية المطالبة بإقرار قانون النسبية. ويذكر تاريخياً أن القوى الوطنية واليسارية اللبنانية كانت تطالب بقانون نسبي على أساس لبنان دائرة واحدة، وهذا الأمر عزز إرادة القوى المدنية في إمكانية خرق قوائم أحزاب السلطة.

لفت المشاركون إلى "تأثير القانون على صيغة التحالفات عند تركيب اللوائح، لكونها حالة غريبة جداً، وأيضاً أكدوا على أن القانون الجديد يتعارض مع الدستور من ناحية توسيع الدوائر، ناهيك عن تزايد خطاب التحريض والتخوين وتبادل الاتهامات بشكل فاضح بين الأطراف السياسية وكلها مجرمة بقانون العقوبات".

وعرض عدد من المشاركين المعوقات التي أدت بالمواطنين إلى العزوف عن المشاركة في الانتخابات، فمن جهة كان غياب المضمون السياسي الواضح بعد أن تبدلت التحالفات في مرحلة ما بعد التسوية الرئاسية بحيث أن جزءاً من الناخبين لا يزال يقارب المواضيع بمعادلة "8 و14 آذار" التي طبعت الحياة السياسية منذ العام 2005. بالإضافة إلى عدم قدرة المجتمعات المدنية على تقديم نفسها كبديل جدي. وأشاروا إلى أن اعتماد نظام اللائحة المغلقة (مع الصوت التفضيلي) قد حرم الناخب اللبناني من حقه في الاختيار بين عدة لوائح ما أثر على سلوك بعض الناخبين الذين فضلوا عدم الاقتراع على أن يختاروا بين اللوائح. كذلك دفع فصل الترشيحات الفردية عن تشكيل اللوائح الكثير من الناخبين إلى الامتناع عن المشاركة في الانتخاب، وربما يعتبر هذا الأمر من مساوئ القانون الجديد.

بالنسبة للسياق السياسي للانتخابات، من الواضح أن هذه الانتخابات لم تكن لحسم صراع سياسي، بل أن الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد ضغط على الطبقة السياسية لتتحرك من أجل البدء بانتخابات جديدة، حيث الوضع

لا يحتمل التأجيل. والملفت في هذا الأمر هو أن الحكومة ذهبت إلى المؤتمرات الدولية المانحة "سيدر" و "باريس"، من أجل الحصول على تمويل معين لتؤمن استدامتها وهو السبب في الخوض بالانتخابات.

تمكنت قوى الاعتراض أن تترك في المعركة الانتخابية التي خاضتها بصمة يمكن البناء عليها لأنها كانت مهمة في الحياة السياسية: فالقوى السياسية قضت على كل البدائل الديموقراطية وليس على الأحزاب فحسب بل على الأندية والجمعيات والقوى الديموقراطية العاملة في المجتمع أيضاً، وأصبحت تلك القوى السياسية الحزبية تهيمن على قرار العديد من المناطق اللبنانية.

صرّح أحد المشاركين في الورشة أن مشاركته في الانتخابات لم تكن بهدف شرعنتها، حيث أنه كان يدعو، حتى قبل تشريع هذا القانون، إلى المقاطعة، "ليس لمقاطعة الانتخابات فحسب، بل لبناء تيار نخوض به المعركة ضد القانون. لكن، بعد إقرار القانون، بات من الضروري القول إن لعبة المجتمع المدني خسرت. لقد شاركنا في اللعبة الانتخابية لأننا لم نشارك في معركة القانون وحينها تمت هزيمتنا، لأن هذا القانون يوزع الحصص قبل يوم الاقتراع".

اعتبر بعض المشاركين في الورشة أنه لا يمكن حصر المسألة بالقانون الانتخابي فقط، حيث جرت هذه الانتخابات في ظل غياب الاصطفاف السياسي الواضح، والذي خيضت على أساسه انتخابات العامين 2005 و2009 .

كما أن عدم قدرة "القوى السياسية المستقلة" على خلق دينامية شعبية داعمة لها تتعدى مسألة القانون الانتخابي، خاصةً أن الأغلبية الحاكمة تقوم في معظم دول العالم، بإقرار قانون يتناسب مع مصالحها السياسية.

وفي هذا الإطار، أشار عدد من المشاركين إلى المـأزق الذي وقعت فيه قوى المجتمع المدني التي قررت خوض الانتخابات، فمن جهةٍ زاد تحقق مطلب النسبية من حماسة الأغلبية للمشاركة، ولكن من جهة أخرى ساهمت هذه المشاركة في إضفاء مشروعية على هذه الانتخابات لجهة طبيعة القانون في مرحلة أولى ولجهة التجاوزات التي جرت خلال الحملات الانتخابية في مرحلة ثانية، ما يطرح السؤال حول ضرورة أن تخوض هذه القوى مجدداً في النقاش حول طبيعة القانون الانتخابي في ظل عدم قدرتها العملية والسياسية على التأثير الفعلي لإجراء التعديلات.

وفي ما يتعلق بمسؤولية المجتمع المدني، رأى بعض المشاركين أنه ليس من الصحيح تحميل فشل المجتمع المدني للقانون، لكن يمكن الحديث عن كيف حرف القانون مشاركة المجتمع المدني، فقد كان خطاب القوى المدنية مركزاً على فساد الطبقة السياسية، وبروز الفردية على حساب المجموعة، ولم يستطع ذلك المجتمع أن يفرض إيقاع اللعبة كما يشاء. ومما عزز قوة أحزاب السلطة استطاعتها شد العصب الطائفي في الأسابيع الأخيرة، ودأب الزعامات المحلية في العديد من المناطق اللبنانية على دعم لوائح أحزاب السلطة بمواجهة اللوائح المدنية .

في هذا السياق، تم في الورشة طرح مجموعة من الأسئلة: هل هذه الانتخابات هي معركة المجتمع المدني؟ وهل من مهام المجتمع المدني أن يعمل على قانون انتخابي أو إصلاحه؟ لا شك أن المعركة الانتخابية التي خاضتها تلك القوة وضعت بصمة مهمة يمكن البناء عليها لاحقاً، حيث القوى السياسية الحالية أنهت كل البدائل الديمقراطية ومبدأ الندية والجمعيات، وأصبح القرار الحزبي في المناطق اللبنانية هو المسيطر.

في ما يتعلق بتسمية المجتمع المدني اتفق معظم المشاركين على أن تعبير المجتمع المدني هو تعبير غير دقيق في ما يرتبط باللوائح التي خاضت المعركة الانتخابية. فما قامت به هذه اللوائح يمثّل أشكالاً وأنماطاً جديدة من العمل السياسي التي يمكن أن تسمى بالمجموعات السياسية المستقلة والتي تتميز خارج الاصطفاف السياسي وخارج المعارضة التقليدية واليسارية والقومية وغيرها، وهي مجموعات حديثة النشأة، والتحدي الذي واجهته هذه المجموعات أنها كانت تتشكل كتحالفات سياسية يتوجب عليها، وبالوقت نفسه، أن تشكل اللوائح وأن تصوغ برنامجا سياسيا وأن تخوض الانتخابات.

الجلسة الثانية : كيف خاضت قوى المعارضة الانتخابات؟ وما هو المستقبل المتوقع لهذه القوى بعد أيار 2018؟

شهدت الجلسة الثانية، نقاشاً معمقاً حول موقع "المجموعات السياسية المستقلة" ودورها في الانتخابات الأخيرة، وتحليل الأسباب التي لم تسمح لها الوصول إلى مقاعد البرلمان. وتم طرح عدة تساؤلات حول التنسيق بين تلك المجموعات وحالة التشرذم التي تعاني منها قوى المجتمع المدني.

اعتبر بعض المشاركين أن النتيجة النهائية قد أظهرت هزيمة القوى السياسية المستقلة، لجهة الخطاب السياسي الذي خيضت على أساسه الانتخابات، علماً أن خيار عدم المشاركة وإن كان موقفاً جيداً على المستوى المبدئي، إلا أنه يعبر أيضاً عن المأزق الذي تواجهه القوى البديلة.

وأشار عدد من المشاركين إلى إشكالية وحدة صف القوى السياسية البديلة ووضعها كشرط ضروري لتحقيق النتيجة واستطرادا كهدف سعت إليه التحالفات والائتلافات التي خاضت الانتخابات.

لقد أدى هذا الأمر إلى غياب الوضوح لدى اللوائح التي تم تشكيلها والتي ضمت أشخاصاً وأحزاباً (يسار-يمين) تختلف حول الموضوع الاقتصادي-الاجتماعي بالإضافة إلى المواقف من القضايا الإقليمية (الأزمة السورية، العلاقة مع السعودية وإيران) وأيضاً حول الموقف من القضايا السياسية الداخلية (سلاح حزب الله وأزمة النزوح السوري).

في المحصلة حاول الكثيرون الدفاع عن ضرورة تجميع كل القوى والشخصيات الليبرالية واليسارية والراديكالية والنسوية والطلابية والنقابية في ائتلاف واحد. وقد ناقش المشاركون مسألة (حزب سبعة) كظاهرة سياسية استطاعت أن تفرض نفسها على المشهد الانتخابي والسياسي للقوى السياسية المستقلة ما خلق إرباكاً لا زالت ترددات مستمرة في مرحلة ما بعد الانتخابات مع كل ما يحمله من أسئلة حول طريقة تشكل هذا الحزب وعلاقاته ومواقفه الليبرالية على المستوى الاقتصادي.

ولفت عدد من المشاركين إلى خوف القوى السياسية المستقلة من طرح المسائل الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح في هذه الانتخابات بحيث بقي الخطاب على مستوى العموميات. وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر المشاركين حول توصيف المرحلة الانتخابية وتحليلها، إلا أن الجميع كانوا متفقين على ضرورة تطوير العمل السياسي باتجاه خلق أطر حزبية سياسية دائمة غير موسمية تسعى إلى ضم أكبر عدد من المجموعات والأفراد ولكن من دون أن يكون هاجس الوحدة على حساب الفرز السياسي والفكري.

في المقابل، تحفّظ عدد من المشاركين على فكرة اعتبار ما جرى هزيمةً، مدافعين عن التجارب في المناطق وضرورة عدم إسقاط تجربة "بيروت وجبل لبنان" على كل الأطراف. وقد أكّد بعض المشاركين من دائرة (صور- الزهراني) "أنه وعلى الرغم من عدم تحقيق نتيجة جيدة في وجه تحالف حزب الله- حركة أمل إلا أن

مجرد القدرة على تشكيل لائحة وخوض المعركة في ظل هذه الظروف هو انتصار نسبي في ظل الأجواء المحيطة بما فيها من ضغوطات مباشرة وخطابات تخوينية".

وقد أشار عدد من المشاركين الذين كانوا في موقع القرار في بعض اللوائح إلى "أن الصعوبات التي واجهت عملية تركيب اللوائح قد استهلكت جزءاً كبيراً من القوة والجهد. ففي بعض الدوائر لم يتم حسم الأسماء حتى اليوم الأخير من موعد تسليم اللوائح. كما أن بعض المناطق قد واجهت مشكلة في إمكانية تأمين التوازن (الجندري) في اللوائح خارج بيروت وجبل لبنان. إضافة إلى أن قسماً كبيراً من الناشطين في لبنان، هم من سكان العاصمة بيروت وقد التحقوا في مناطقهم في وقت متأخر نسبياً وهم ليسوا على تماس يومي مع المواطنين، الأمر الذي جعل بعضهم في حالة اغتراب عن الواقع المجتمعي الذي من المفترض أن يتواصلوا معه".

بالنسبة لتحالف "وطني" وهو التحالف الأوسع لما عرف بالمجتمع المدني، فقد تعددت الآراء حوله. واعتبر بعض المشاركين أن هذه التجربة قد استنفدت إمكانياتها وسيكون من الخطأ الاستمرار فيها لبناء القاعدة السياسية في مرحلة ما بعد الانتخابات، في حين رأى آخرون أن في هذه المقاربة الكثير من التحامل على التجربة التي استطاعت في المحصلة أن ترشح لوائح في 9 دوائر من أصل 15، وبالتالي هي تمتلك، كغيرها من القوى، المشروعية كي تسعى إلى تطوير عملها التنظيمي وخطابها السياسي بصفتها التحالف الأوسع للقوى السياسية المستقلة. وجرى الحديث حول أهمية المقاربة النقدية الجريئة، وضرورة أن يتحمل المسؤولون النقد الجريء. وتمّت الإشارة إلى بعض الالتباسات المفهومية التي يجب أن ننتهي منها، وعلى سبيل المثال: كان يجب ألّا يُطرح مصطلح المجتمع المدني بهذه الطريقة. لأن المجتمع المدني عبارة عن فضاء صراعي، فكيف يمكن التفكير بتوحيده وخلق قوة منه، وهل المجتمع المدني يريد العمل في المجال السياسي؟. "المجتمع المدني لا يخوض المعترك السياسي مثلما فعلنا، وهذه خطيئة خطيرة"، وهناك أمران يجب القيام بهما وهما: 1- أن نزيل من رؤوسنا تسمية "المجتمع المدني"، 2- وأن نعيد الاعتبار للسياسة في البلد. لقد كانت لدينا برامج متنوعة لكن لم يكن ثمّةَ سياسة في البلد. والتحالفات التي عقدت بين السلطة والمعارضة لم تكن سياسية، وبالتالي يجب إعادة الاعتبار للسياسة في البلد. "يجب علينا كمستقلين أن يكون خطابنا السياسي حداثياً وليس مكرراً مثل زعماء أحزاب السلطة، علينا خلق أحزاب وتيارات سياسية مواكبة للتطورات التي يعيشها لبنان".

وتحدث بعض الناشطين من دائرة الشوف-عاليه عن المعركة السياسية والاجتماعية التي تمت داخل الدائرة أثناء الانتخابات، وعن تحول هذه المعركة ضد معظم قوى السلطة المنقسمة على لائحتين متنافستين. وبالرغم من كل خطاب التخوين والتهويل استطاعت لائحة تحالف "وطني" أن تحصل على حوالي 12 ألف صوت. ويشير هذا الرقم إلى نجاح الحملة الانتخابية في كسر العصبيات السياسية والحزبية والعائلية، في عدد من المناطق والقرى بالرغم من الضغوطات الاجتماعية التي واجهت الناشطين والناخبين.

في المقابل، اعترف عدد من المشاركين بفشل الوحدة بين اللائحتين اللتين تمثلان "المجتمع المدني"، معتبرين أن الجميع، وبعيداً عن تحميل المسؤوليات، قد خسروا، في حين كان الناس يتوقعون، بالحد الأدنى، أن تنضوي جميع القوى في لائحة واحدة.

في الختام توافق الحاضرون على أن الانتخابات وإن لم تكن المجال الأوحد للحراك السياسي إلا أنها تبقى اللحظة الأكثر تكثيفا ومناسبة لعرض القضايا وتشريحها والسعي إلى تقديم بدائل. وتم الاتفاق على أهمية هكذا حوارات وضرورة استمرارها كونها تساعد في تفكيك المواقف المتراكمة بعد مرحلة الانتخابات وما صاحبها. وقد تعهدت مديرة "معهد الأصفري للمواطنة والمجتمع المدني" بالسعي إلى ضرورة مواصلة هذا النقاش سواء عبر العمل البحثي أو عبر عقد الطاولات المستديرة.

لائحة بأسماء المشاركين

الاسم	الصفة
1. **كنج حمادة**	أستاذ جامعي
2. **نايلة جعجع**	مرشحة منسحبة - لبلدي
3. **حسان الزين**	صحافي - مدير حملة لائحة المعارضة الثانية في الجنوب
4. **هشام مروة**	ناشط سياسي - لائحة المعارضة الثانية في الجنوب
5. **سارة أبو غزالة**	مستعدون
6. **عربي العنداري**	الحزب الشيوعي
7. **وديع الأسمر**	منسق حملة كلنا وطني
8. **مارك ضو**	مرشح – الشوف - مدنية
9. **ندين العيتاني**	مرشحة – كلنا بيروت
10. **إبراهيم منيمنة**	مرشح- كلنا بيروت
11. **محمود أبو شقرا**	ناشط – لائحة حقي (شوف – عاليه) – رئيس بلدية عماطور سابقا
12. **ميشال الدويهي**	أستاذ جامعي – من مؤسسي لائحة كلنا بيروت
13. **صبحية نجار**	صحافية - LBC
14. **روني الاسعد**	مستعدون
15. **هاشم عدنان**	مستعدون
16. **جان قصير**	ميغافون

17. **زينة عمار**	
18. **نرمين السباعي**	محامية - لبلدي
19. **ندين فرغل**	محامية - ناشطة حقوقية
20. **أديب نعمة**	باحث - خبير اقتصادي - اجتماعي
21. **عمار عبود**	باحث - عضو هيئة إدارية لبلدي
22. **علي مراد**	أستاذ جامعي
23. **نبيل خوري**	أستاذ جامعي - صحافي
24. **زياد عبد الصمد**	الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات –Annd